الحكم فى الإسلام

جمهورية مدى الحياة

للاستاذ على الطنطاوى

يا أهل مصر . هذا هو الطريق فماذا التردد بين الاقدام والإحجام ؟ لماذا تقدمون رجلا نحو (الجمهورية) وتؤخرون أخرى ؟

إن هذه (الملكية الوراثية) بدعة فى الإسلام ابتدعها سيدنا معاوية ، غفرها الله له ، تخالف بها عن طبيعة العرب التى طبعهم الله عليها ، وشريعة الإسلام التى شرعها الله لهم ، واحالها كسروية قيصرية ، وقد كانت بكرية عمرية ، وجعلها ملكية بنى واستبداد ، وقد كانت خلافة عدل ورشاد

بدعة جرت ذيلها على تاريخنا ، فمحت كثيرا من فضائله ، وخلفت فيه رزايا وبلايا ، صيرته مثل تواريخ الأمم ، وقد كان تاريخا ما ولدت أم التاريخ قبله ، ولن تلد بعده تاريخا يساويه أو يدانيه . كان تاريخ خير وبر وعدل وإحسان ؛ تاريخ قوم هم لباب البشر ، وهم خلاصة الناس ، وهم هداة الدنيا ، وهم ملائكة الأرض

أفسدت تاريخنا على صلاح الزمان ، وأضاعت دنيانا على قوة الدين ، وأذكت فى النفوس غرائز البغى وطبائع الشر على قرب العهد بالإسلام ، فكيف بنا اليوم والزمان فاسد ، والدين ضعيف ، والعهد بعيد ، والقلوب قاسية ، والمنكرات فاشية ؟

مالنا نجرب المجرب ومن حرب المجرب حلت به الندامة ؟ وتعود فنمد أيدينا إلى الجحر الذى لدغنا منه ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ! ونرجع إلى الهاوية فنتردى فيها بعد أن انقذنا الله منها ، ولما نكد !

أنتبع الإسلام ، ثم نأتى بما ينكره الإسلام ؟

* * *

إن الحكم فى الإسلام جمهورية انتخابية هدوم مدى الحياة ، ما لم يبدل الرئيس أو يتبدل ، فنستبدل به .

وإن دعائم الحكم فى الإسلام هى الانتخاب الصحيح[1] ، والديمقراطية الصادقة ، والرقابة الدائمة

ولا عبرة بقول من أخذ من الفقهاء بظواهر الأمور ، بلا نفاذ إلى بواطنها ، وأمسك بطرف المسألة وترك أطرافها ، فقال بأن الخليفة تثبت خلافته بانتخاب النفر من أهل الحل والعقد — أخذا من انتخاب أهل السقيفة أبا بكر ، أو بالعهد استنادا على عهد أبى بكر لعمر ، فان أبا بكر ما صار خليفة إلا بالبيعة العامة ، ولو خالف عليه أهل قطر من الأقطار لما كان لهم (على الحقيقة) بخليفة — إلا أن يكونوا خارجين على إرادة الأكثر فيعاملوا معاملة الخارجين . وإن عمر لم يستخلف بعهد أبى بكر بل بالبيعة ؛ وخلاصة ماجاء فى بيعته من النصوص — هو ما جمع فى كتابى (أبو بكر الصديق) الذى طبع فى دمشق من نحو ثمانى عشرة سنة

وفيه أنه لما ثقل أبو بكر واستبان له من نفسه جمع الناس إليه ، فقال :

— إنه قد نزل بى ما ترون وما أظننى إلا ميتا ، وقد أطلق الله أيمانكم من بيعتى ، وحل عنكم عقدتى ، ورد عليكم أمركم ، فأمروا عليكم من أحببتم ، فانكم إن أمرتم فى حياة منى ، كان أجدر ألا تختلفوا بعدى

فقاموا وذلك ، فلم يستتم لهم أمر ، فرجعوا إليه ، فقالوا :

— رأينا يا خليفة رسول الله رأيك

— قال : فأمهلونى حتى أنظر لله ولدينه ولعباده

ثم إنه دعا بعد ذلك عبد الرحمن بن عوف — فقال له: أخبرنى عن عمر بن الخطاب

— قال له : ما تسألنى عن أمر إلا وأنت أعلم به منى

— قال : وإن !

— قال : هو والله أفضل من رأيك فيه

(١) لا الانتخاب المزور الملفق ، ولا هذا الانتخاب الأعمى البرلمانى

ثم دعا عثمان ، فقال له مثل ذلك . فقال :

— علمي به أن سريرته خير من علانيته ، وليس فينا مثله

ثم شاور سعيد بن زيد وأسيد بن الحضير وغيرهما من المهاجرين والأنصار — فقال أسيد :

— اللهم ، اعلم الخيرة بعدك . يرضى للرضا ، ويسخط للسخط ، والذي يسر خير من الذي يعلن ، ولن يلي هذا الأمر أحد أقوى عليه منه

عند ذلك كتب العهد المعروف وخرج به عثمان على الناس مختوما ، وأشرف أبو بكر من كوته على المسجد (وقد كان هو البرلمان الإسلامي) ، فقال :

— يا أيها الناس إني قد عهدت عهدا ، أترضونه ؟

— فقال الناس ، رضينا ، وقام علي فقال :

— لا نرضى إلا أن يكون عمر !

— قال : إنه عمر !

فأقروا بذلك جميعا ورضوا به ثم بايعوا ... (إلى آخر ما جمعت في الكتاب ، من أخبار هذا الباب .) والستة الذين سماهم عمر ، لم يكونوا إلا لجنة استشارية ، عملها تنظيم المرشحين ، والعمل على فوز مرشح واحد بالتزكية وهذا ما فعله عبد الرحمن ، وما ثبتت خلافة عثمان إلا بالبيعة

فالبيعة هي الدعامة الكبرى في الحكم الإسلامي ، ولم يستطع الخلفاء المستبدون ، في أكثر العصور ظلما ، وأشدها ظلاما ، أن يهدموا هذه الدعامة ، فكانت البيعة هي الأساس ، وإن تحولت ، كما تحولت أكثر حقائق الإسلام عند أكثر المنتسبين إليه — من جسد وروح ، ومظهر وجوهر ، إلى أجساد ومظاهر فقط

أما الديمقراطية الصادقة ، فهي الدعامة الثانية ؛ فالخليفة ليس أفضل الأمة ولكنه أكثرها عملا ، وليس المالك لرقابها ولكنه أجيرها ، ولا يمتاز دونها بمطعم ولا ملبس ولا مسكن . هكذا كان الخلفاء الأولون ، قبل أن تصير الخلافة ملكا ، وهذي خطبهم و (تصريحاتهم) ، وهذي سيرهم وأعمالهم ، شاهدة على أكثر مما نقول :

والدعامة الثالثة الرقابة . كل فرد من الأمة شرطي يراقب الحاكم ، يطيعونه ما أطاع الله ، ويقومون بأمره ما أقام الدين . إن أحسن أعانوه ، وإن نسي ذكروه ، وإن اعوج قوموه . وكان عمر يتمنى أن ينصب الناس أميرا إن استقام أطاعوه ، وإن جنف قتلوه

قال له أحد الصحابة (نسيت اسمه [٢]) :

— أفلا قلت : عزلوه ؟

— قال : لا . القتل انكى لمن بعده !

* * *

ونحن لا نبالي إن اجتمعت لنا هذه الخلال في رجل : البيعة والديمقراطية والاستقامة ، أن يسمى رئيسا أو ملكا أو إماما أو أمير المؤمنين . هي اصطلاحات لا تقدم ولا تؤخر ، لكن منها ما يخف على الأذن سماعه ، وعلى القلب احتماله ، كاسم الرئيس ، ومنها ما يشعر الظلم والاستبداد والعبودية والذلة ، كاسم الملك

أما وراثة الحكم ، فلا تجتمع مع الإسلام في دستور . أيرث الولد ملك رقابنا ، نحن الشعب كله ، كما يرث الابن بقرات أبيه وعنزاته ؟ أعوذ بالله ! وهل بعد هذا مهانة أو ذل ؟

إنه لا شيء أثقل على نفوس الناس ، ولا أفسد لنفس صاحبه من ولاية العهد . اتخضع رقابنا ، وتنحني جباهنا لطفل يحدث في لباسه ؟ لماذا بالله ؟

ألأنه خرج من فم أمه أو من أذنها ، وسائر الناس يخرجون من حيث يخرج سائر الناس ؟ أخلق الناس من ماء وطين ، وخلق هو من الحليب [٣] والشكولاتة ؟

---

(٢) والخبر في كتابي (عمر بن الخطاب) ولكن ليس الكتاب تحت يدي الآن

(٣) الحليب من العامي القضيع

أله دماغان فى رأسه — وأربعة عيون فى وجهه — ويطير بجناحين ، لا يمشى كالناس برجلين ؟

لقد ألف الناس الخضوع للرجل القوى الأمين ، أما الخضوع لطفل ، أمثاله يؤمرون فيطيعون ، ويؤدبون فيضربون ، أو لامرأة ، فشئ لم نألفه ، وما نألفه أبدا

يقولون إن الملك رمز ، كملك الإنكليز يملك ولا يحكم

والجواب، إنه ليس فى الإسلام رئيس يملك ولا يحكم ، بل الرئيس فى الإسلام يحكم (بحكم الله) ولكن لا يملك ؛ لأن الناس فى نظر الإسلام أحرار لا يملكهم أحد

الرئيس عندنا هو الذى يجتهد فى وضع الشرائع مستنبطة من أصولها ، وهو الذى يقضى القضاء ، وهو الذى يدير الإدارة ، وهو الذى يقود الجيش ، وله أن يوكل عنه من تتحقق أمانته ومقدرته ، أى أن أقرب الأنظمة اليوم إلى نظام الإسلام ، جمهورية كجمهورية أميركا ، على أن تكون مدى الحياة

وفى مقابلة هذا السلطان ، لا يمتنع الحاكم على انتقاد ولا يترفع عن نصح ، ولا يكون له فى القضاء ما ليس للناس . وليس فى الإسلام تهمة القدح بالذات الشاهانية ، ولا محاكم خاصة للملك وأهله ، بل ليس لأهل الملك ميزة أبدا ، ولا يأخذون من مال الدولة ، أو ينالون من خيرها فضلا (٤) عن آخر فرد من الأمة

وليس للحكم طبقة ولا قبيلة . وما ورد من أن الخلافة فى قريش ، هو أولا حديث معارض بحديث عمر : لو كان حذيفة حيا لوليته . وحذيفة كان مولى ؛ وحديث : لو ولى عليكم عبد حبشى ... وهو ثانيا حديث مبتور له تتمة ، والقاعدة عندهم ، أن الزيادة من العدل مقبولة ، وتتمته : ما أقاموا الدين

وطبيعة الإسلام تنافى هذا الحديث إلا أن يكون المراد منه غير عموم لفظه ، فالقيم فى الإسلام معنوية ، ولا عبرة بالانساب أبدا . والشريف هو الشريف بعمله لا بنسب إلى الرسول ، هو على الغالب نسب ملفق مكذوب كأكثر أنساب (الأشراف ...) اليوم . والنبى يقول لبنته فاطمة سيدة النساء : يا فاطمة بنت محمد ، لا أغنى عنك من الله شيئا

وهذا الحديث إن صح ، يدل على أن القرشية تكون من أسباب الترجيح ، إن استوى مرشحان للخلافة فى خلال الخير كلها وكان أحدهما من قريش

وإلا فأين قريش اليوم ؟ وأين غير قريش من قبائل العرب ؟ لقد تغيرت الدنيا ، وتبدل الزمان ، وشريعة الرسول لكل زمان ومكان . ولو أن الرسول قال هذا الحديث حقا ، وبعث اليوم من رووه عنه لما فهموا منه مايفهمه اليوم من يفكر بعقول فقهاء الظاهرية ، وهم أضيق الفقهاء فكرا ، وأقربهم نظرا ، وأبعدهم عن درك مقاصد الشريعة إلا ابن حزم ، وما كان ظاهريا مثلهم وإن تفقه بكتبهم

فإذا نحن لم نقبل أن تكون الخلافة قاصرة على قريش وهم سرة الأرض ، وأسرة النبى ، وسدنة البيت الحرام ، أفنقبل أن يكون الملك مقصوراً على قريش الأناؤوط ، وأسرة فاروق ، وأهل قولة (١) ؟

حسبكم من فضائل هذه الأسرة ، أنها سرقت الأرض ، وانتهكت العرض ، وأضاعت الدين ، وأفسدت الخلق ، وأذلت الرقاب !

حسبكم اسماعيل وتوفيق وفاروق . لا تجلبوا لأنفسكم فاروقا جديدا ، كلهم فواريق !

يا أهل مصر . هذا هو الطريق ، فاسلكوه . يا أهل مصر لا تترددوا ، ليس بينكم وبين الغاية إلا خطوة واحدة !

على الطنطاوى

(٤) الفضل الزيادة

(١) صدق أخونا الاستاذ سعيد العريان ، أن هؤلاء هم بقية المماليك ، فضموهم إليهم ، والحقوهم بهم ولقنوا ذلك الصغار فى المدارس ، والكبار فى الصحف والإذاعات